

منظمة المؤتمر الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

التقرير الشهري حول الأزمة المالية العالمية الراهنة
مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(مركز أنقرة)
مايو 2009م

Attar Sokak No. 4, 06700 G O P, Ankara, TURKEY
Tel.: +90 312 468 61 72 (four lines) Fax: +90 312 467 34 58
E-mail: oicankara@sesric.org Web site: www.sesric.org

الأزمة المالية العالمية الراهنة: الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية

تقرير مركز أنقرة الشهري، مايو 2009م

الخلفية:

بدأت الأزمة المالية العالمية الراهنة في عام 2007م بفقدان المستثمرون ثقتهم في قيمة العقارات السكنية المؤمنة بسندات ورقية في الولايات المتحدة. وكان الإضطراب الذي أضرمت مؤسسات الإقتراض "الطائشة" ذنده في قطاع العقارات السكنية على أسس مخالفة للمعايير الأساسية للإقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من مشكلة أبعاد عمقا في النظام المالي، مؤثرة على مجمل سوق الإسكان الذي يبلغ حجمه التداولي عشرون تريليون دولار أمريكي.

وتصاعدت أزمة سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أزمة واسعة النطاق شملت السيولة النقدية عندما أثرت البنوك ومؤسسات الإقتراض والناشطين الآخرون حجب أصولها النقدية بدلا عن تسليف بعضها البعض، كما كان متعارف عليه، في وسط حالة من الذعر للتخلص مما يسمى "بالأصول الورقية المسمومة" المتداولة في سوق الإسكان المتجمد. وشملت الشركات التي تأثرت في مطلع هذه الأزمة تلك التي تعمل بشكل مباشر في التشييد والإنشاءات السكنية وتلك التي تمنح القروض للذين لا يوفون بشروط التسليف المتعارف عليها، ومن ثم تلتها المؤسسات المالية التي تورطت بتداول العقارات السكنية المؤمنة بالسندات الورقية. وبعد أن وضع البنك الفدرالي المركزي الأمريكي يده متنبيا المؤسسة الفدرالية الأمريكية للعقارات السكنية (Fannie Mac) والمؤسسة الفدرالية لرهن العقارات السكنية (Freddie Mac) في السابع من سبتمبر 2008، والتي كانت تحوز حينها على حوالي نصف قيمة سوق الإسكان الأمريكي، ومن ثم جاء يوم 14 سبتمبر 2009 ليعلن دخول الأزمة المالية في مرحلة خطيرة كان من أبرز سماتها فشل بعض البنوك الأمريكية والأوربية، مثل إفلاس مؤسسة ليهمان برزرس (Lehman Brothers) وهي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة إذ هي مؤسسة قابضة لأصول 639 بليون دولار (Mamudi, 2008).

وبدأت الأزمة المالية في الإتساع لتصبح أزمة عالمية بحلول سبتمبر 2008م، مؤثرة بذلك على عدد كبير من النشاطات والمؤسسات المالية والإقتصادية في العالم. وظهرت النتائج المبكرة للأزمة المالية الراهنة في العديد من البلدان والصناعات في شكل تشديدات صارمة وتضييق على القروض والائتمان، وهبوط حاد في الأسواق المالية، ومشكلة توفير السيولة النقدية لتمويل الأسهم العادية، وانخفاض قيمة الأصول التي تشكل جزءا أساسيا من عقود التأمين وصناديق تقاعد ما بعد الخدمة، والديون العامة التي زادت نتيجة تقديم التمويل العام إلى الخدمات المالية والصناعات الأخرى التي تأثرت، وإنخفاض قيمة بعض العملات وتذبذبها المتزايد. ونتيجة لذلك إنهار عدد لا يستهان به من أسواق الأوراق المالية والبورصات والبنوك وشركات التأمين والشركات التي تقوم بتسليف قيمة العقارات السكنية.

ويأخذ الأزمة حاولت حكومات الدول الكبرى والنامية والجهات القائمة على التمويل الدولي إتخاذ بعض التدابير العملية لتخفيف حدة الأزمة وتنسيق الجهود فيما بينها لإحتوائها. وشملت هذه الجهود والتدابير ضخ رأس مال معتبر في الأسواق المالية وتخفيض اسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية في العالم، مثل البنك المركزي الأمريكي (الإحتياطي الفدرالي)، وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوربي. وعلى سبيل المثال، قام البنك المركزي الأمريكي في الثالث من أكتوبر 2008م، في لب هذه الأزمة وجلبتها، بتفعيل قانون الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر

برنامج إسعاف الأصول المتضررة، راصدا لها 700 بليون دولار لشراء الأصول البنكية العاجزة، وخاصة سندات العقارات السكنية المالية إلى جانب ضخه سيولة مالية إلى البنوك. ومن جهة أخرى، أطلقت الحكومة البريطانية في الثامن من أكتوبر 2008م خطة إنقاذ بتمويل بلغ 500 بليون جنيه إسترليني يتم ضخها في النظام المالي وقامت بتأمين غالبية المؤسسات المالية التي تأثرت من الأزمة. وتلت هذه المحاولات الرامية إلى إستقرار الأسواق المالية تخفيضات قامت بها البنوك المركزية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، الصين، كندا، السويد، سويسرا والبنك المركزي الأوروبي في معدلات أسعار الفائدة في جهد منسق لإنقاذ الإقتصاد العالمي.

ومع ظهور النتائج السلبية للأزمة على الإقتصادات الإنتاجية الحقيقية بالدول المتقدمة، حيث أنه من المتوقع أن ينكمش الإنتاج إلى حوالي 3٪ في عام 2009م، بدأت الدول النامية تعاني هي الأخرى من هذه الأزمة للإخفاض الذي طرأ على تدفقات رأس المال وانكماش حجم التجارة الدولية نتيجة للتدني الحاد في الطلب العالمي على الصادرات. وكنتيجة لهذا الوضع، وعلى العكس من البرامج الإنقاذية التي ابتكرتها الدول المتقدمة، أطلقت عدد من الدول النامية برامج مساعدات هدفت منها تحفيز الإقتصاد لديها.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك، يجري الجدل على نطاق واسع أن هذه الجهود ستنجح في إيقاف الأزمة المالية، غير أنه لا يزال من المنتظر أن تظل بما هو أعظم وأمر: ومن المحتمل أن يحدث تراجع إقتصادي على المستوى العالمي يستغرق العامين على أقل تقدير إذا ما استمرت أزمة السيولة النقدية على هذه الحال.

آثار الأزمة المالية الراهنة على الإقتصادات العالمية: وما خفي أعظم

ضربت الأزمة المالية الحالية أول ما ضربت الإقتصادات الكبرى وبعنف، وبوجه خاص إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية - حيث طفحت الأزمة - وإقتصادات الدول الأوروبية المتكاملة تكاملا لصيقا معه من الناحية الإقتصادية. وفي وقت وجيز أدى العجز الذي طرأ على العقارات السكنية المؤمن عليها في شكل سندات ورقية إلى أزمة في السيولة النقدية نتجت في فشل العديد من المؤسسات المالية الكبرى وإنهيار في العلاقات الجارية بين البنوك وأسواق الأوراق المالية. وفي نهاية المطاف، ومع توتر سوق الإقتراض مصحوبا بفقدان الثقة وتصاعد عدم الرؤية، دخل الإقتصاد الإنتاجي الحقيقي فترة من الركود مع نمو لم يشهد من قبل في معدلات البطالة.

من البلدان المتقدمة إلى النامية:

يمر الإقتصاد العالمي الان بمرحلة هبوط إقتصادي سلبى الأثر على كل من القطاع المالي وقطاع الإنتاج الحقيقي، ليس في البلدان المتقدمة فحسب، وإنما في البلدان النامية أيضا. فالكثير من البلدان النامية التي نجحت في تفادي الموجة الأولى من العاصفة نتيجة لمحدودية تعاملها أو عدمه مع قطاع العقارات السكنية المتاحة للمستفيدين على أسس التعامل الخارجة عن المعايير التقليدية للإقتراض بدأت هي الان تتأثر بشكل حاد. وبالطبع، الدول النامية الان أكثر تعرضا للأزمة المالية مما كانت عليه في الأزمات السابقة، حيث أنها أصبحت أكثر تكاملا مع الإقتصاد العالمي من خلال التجارة، والإستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية. ولهذا السبب وبرغم أنها تأصلت وتعمقت في البلدان المتقدمة الا ان الأزمة المالية الراهنة بدأت الان توقع آثارا سلبية جادة في البلدان النامية، وخاصة تلك التي لديها مستوى عالٍ من التكامل في الإقتصاد العالمي وفي الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد كانت القنوات الرئيسية لإنقال الأزمة عبر تقلص التجارة الدولية والهبوط المصاحب في أسعار السلع التجارية وانعكاس التدفقات المالية. ونتيجة لذلك، جاءت النتائج التالية بمثابة الهبات الرئيسية من الأزمة إلى الدول النامية:

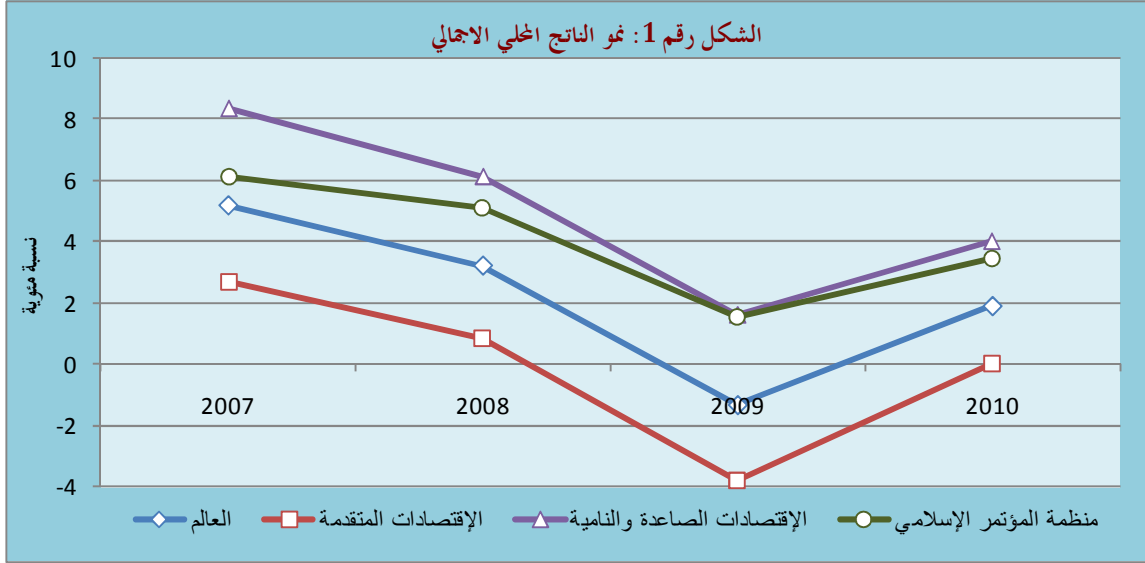
- التباطؤ في النمو الإقتصادي
- هبوط في طلب الصادرات وأسعار السلع التجارية
- إنخفاض حادة في تدفقات رأس مال القطاع الخاص
- إعاقاة تدفقات المساعدات التنموية الرسمية والتحويلات
- تقلب معدلات سعر الصرف
- إختلال موازين الحساب الجاري
- إرتفاع معدلات البطالة

تباطؤ النمو الإقتصادي:

الإعتقاد السائد يشير إلى أن التراجع التالي في الإقتصاد العالمي نتيجة لهذه الأزمة سيكون أكثر سوءاً من فترة الكساد الكبير التي شهدتها العالم في الثلاثينات من القرن الماضي، بنمو سلبي في الإقتصاد العالمي للعام 2009م، وخاصة في إقتصادات الدول الكبرى المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة واليابان ومنطقة تداول اليورو. وعلاوة على ذلك، فلا يزال إستشراف الإقتصاد العالمي لدى العديد من وكالات ومؤسسات التنمية الدولية يشير إلى الهبوط. وعلى سبيل المثال، توقع فيه صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2008م نمواً بنسبة 3,0٪ في عام 2009م على نطاق العالم، إلا أن هذا التوقع أخضع للمراجعة مرتين لتجنيء التوقعات بنسبة 2,2٪ ومن ثم 0,5٪. وأعلن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (إبريل 2009) الصادر عن صندوق النقد الدولي عن توقعات تشير إلى إنكماش آخر بنسبة 1,3٪ في الإنتاج العالمي في 2009م مع توقع بأن تتعرض الإقتصادات الكبرى الرائدة في العالم إلى إنكماش أكثر حدة في نموها في حين تسجل إقتصادات الدول النامية نمواً منخفضاً بنسبة 1,6٪ (راجع الجدول 1).

الجدول رقم 1: مراجعات صندوق النقد الدولي بتوقعات النمو في 2009م				
تقرير آفاق الإقتصاد العالمي ابريل 2009	المراجعة الثانية يناير 2009	المراجعة الأولى نوفمبر 2008	تقرير آفاق الإقتصاد العالمي اكتوبر 2008	
1,3-	0,5	2,2	3,0	العالم
3,8-	2,0-	0,3-	0,5	الإقتصادات المتقدمة
4,2-	2,0-	0,5-	0,2	منطقة اليورو
2,8-	1,6-	0,7-	0,05	الولايات المتحدة
6,2-	2,6-	0,2-	0,5	اليابان
1,6	3,3	5,1	6,1	الإقتصادات الصاعدة والنامية

وكشف تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر في ابريل 2009م عن أن التباطؤ المصاحب لنشاط الإقتصاد العالمي سيستمر خلال عام 2009م في الوقت الذي سيجيء فيه عام 2010م بانتعاش بطيء. وكما هو مبين في الشكل (1) فسينخفض نمو الإقتصاد العالمي من نسبة 3,2٪ في 2008م إلى -1,3٪ في عام 2009م. وشبهها لذلك، فسيستمر النمو لدى الإقتصادات الصاعدة والنامية إنخفاضاً حاداً من 6,1٪ في 2008م إلى 1,6٪ في 2009م. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فسينخفض نمو الإنتاج في المتوسط بشكل ملحوظ من 5,1٪ في 2008م إلى 1,5٪ في عام 2009م.



تدني الطلب على الصادرات وأسعار السلع:

تشير تقديرات منظمة التجارة الدولية إلى أنَّ حجم الصادرات الدولية للسلع والخدمات سينخفض بنسبة 9٪ في عام 2009م، وهو أكبر إنخفاض منذ الحرب العالمية الثانية (WTO, 2009a). وحسب هذه التقديرات فسوف تنخفض الصادرات بنسبة 10٪ في البلدان المتقدمة في الوقت الذي ستنحسر فيه بنسبة تتراوح من 2-3٪ في عام 2009م لدى البلدان النامية. وبالوضع في الاعتبار حقيقة أنَّ معظم البلدان النامية مثل الصين، الهند، تركيا، ماليزيا والعديد من الدول الأخرى تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة لجذب الإستثمار، وخلق فرص العمل، وتخفيف الفقر، فإنَّ الهبوط في صادرات هذه الدول سيأتي بإنعكاسات إجتماعية - إقتصادية حادة على هذه الإقتصادات.

وأما الضربة الأخرى لعوائد صادرات البلدان النامية فستأتي من الأسعار المنخفضة للسلع التجارية. ويقدر البنك الدولي أنَّ تنخفض أسعار الطاقة بنسبة 25٪ في حين تنخفض أسعار السلع الأخرى بنسبة 23٪ في 2009م. ومن هذه الناحية، فالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المصدرة للسلع المصنعة، مثل اندونيسيا، ماليزيا، تركيا وبعض الدول الأخرى، تعاني مسبقاً من إنخفاض الطلب العالمي على السلع المعمّرة. ففي إندونيسيا فقط انخفضت صادرات المنتجات الإلكترونية - تشكل 15٪ من إجمالي الصادرات - بنسبة 25٪ في قيمتها بين يناير 2008م وحتى 2009م. وأما الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فهي الأخرى معتمدة اعتماداً كبيراً على أسعار السلع، كما هو الحال لدى الغابون ونيجيريا حيث يؤمن النفط 50٪ من عائدات الصادر لديهما، وساحل العاج وغينيا حيث يشكل الكاكاو والمعادن خمس عائداتهما. وكما أنَّ الموقف لا يختلف كثيراً بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رغم تنوع التجارة في بعض الأقطار، حيث لا تزال صادرات النفط تشكل المصدر الرئيسي لعائدات الغالبية العظمى لهذه البلدان.

ومشكلة أخرى مرتبطة بالأزمة تظهر وبشكل واضح في قطاع تمويل التجارة، حيث أنَّ التجارة الدولية تعتمد اعتماداً كبيراً على القروض التجارية وحوالي 90٪ منها يتم تمويلها كما هو متعارف عليه بالقروض قصيرة الأجل. وأما الآن فقد نصب سوق القروض نتيجة للأزمة المالية والإقتصادية. وفي عام 2008م قدرت منظمة التجارة

الدولية فجوة التمويل التجاري بـ 25 بليون دولار أمريكي، الشيء الذي سيزيد الوضع سوءا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة.

انخفاض حاد في تدفقات رأس مال القطاع الخاص:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل رئيسي لكل من القطاعين العام والخاص في البلدان النامية التي تفتقر إلى النظم المالية المحلية القوية. وأظهر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في وسط هذه الأزمة المالية الراهنة ميلا بالإنخفاض؛ وحسب ما أشار إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2009) فإن الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي انخفض بنسبة 21٪ في العام في عام 2008م عقب 5 سنوات من النمو القوي ومستوى قياسي بـ 1,8 تريليون دولار في 2007م. وشهدت الدول المتقدمة الإنخفاض الأكثر حدة بنسبة 33٪ في الوقت الذي ظلت فيه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية عند مستوى إيجابي خلال عام 2008م. ولكن أنخفض معدل النمو من 20٪ فأكثر في 2007م إلى 3,6٪ في عام 2008م. ومن المحتمل أن تواجه الدول النامية، في مناطق مثل إفريقيا استقطبت كمية ضخمة من الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، إنخفاضا حادا في الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب إنخفاض أسعار السلع لطالما أن معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الإقتصادات محفزة بالمصادر.

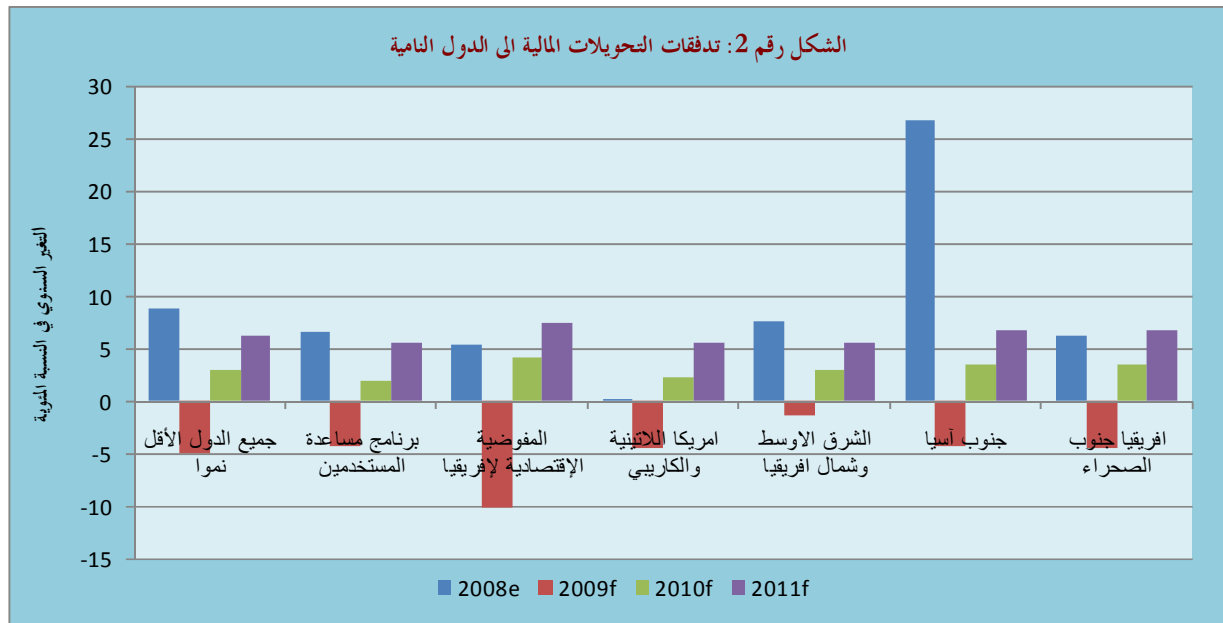
وحسب ما أشار إليه كل من البنك الدولي ومعهد التمويل الدولي فقد انخفضت تدفقات رأس مال القطاع الخاص بحوالي 500 بليون دولار أمريكي في عام 2008م عما كانت عليه في عام 2007م إضافة إلى إنخفاض آخر بحوالي 630 بليون دولار أمريكي أخرى يتوقع أن يتم تسجيله في عام 2009م (UN-DESA, 2009a). وكما يقدر البنك الدولي أن يواجه 104 بلد نامي عجزا في تغطية ديونها الخارجية في 2009م وإحتياجاتها المالية التي تفوق 1,4. والأمم المتحدة من الناحية الأخرى قدرت أن يصل إحتياج الدول النامية إلى تريليون دولار لعامي 2009م و2010م، النصف منها لتغطية إحتياجاتها المالية قصيرة الأجل والنصف الآخر لتغطية الإستدانة والمساعدات التنموية طويلة الأجل (UN-DESA, 2009b).

اختلال تدفقات المساعدات التنموية الرسمية والتحويلات المالية من العمالة المهاجرة:

أصبحت المساعدات التنموية الرسمية مصدرا تمويليا مهما للعديد من الدول النامية. وتشير إصدارا جديدة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2009) إلى أن أزمة الصيرفة في البلدان المانحة خلال الثلاثين عام الماضية أثبتت علاقة ربط إيجابية بين أزمة الصيرفة وانكماش المساعدات التنموية الرسمية. وبمعطى أن البلدان المتقدمة عجزت عن الإيفاء بالتزاماتها حتى قبل ظهور الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة، يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تأتي الأزمة بآثار سلبية على تدفق المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وبذا تفاقم التوقعات تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية في هذه البلدان. وفي هذا الخصوص، فستواجه البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة المصنفة منها بين البلدان الأقل نمو، ضربة مؤثرة بإنخفاض تدفق المساعدات التنموية الرسمية.

وظهرت التحويلات المالية من العمالة المهاجرة عبر السنين كمصدر تمويلي مهم للبلدان النامية. فحصلت البلدان النامية في عام 2008م على 305 بليون دولار أمريكي من تدفقات التحويلات المالية من العمالة المهاجرة. ولكن، وبسبب الأزمة المالية، انخفض معدل نمو التدفقات المالية إلى هذه البلدان من 22٪ في عام 2007م إلى 8٪ في عام

2008م (World Bank, 2009). ومن المتوقع، مع الوضع في الاعتبار أنَّ الأزمة المالية أضرت كثيرا بإقتصادات الدول المتقدمة حيث يتم استخدام عمال من البلدان النامية في غالبيتهم، أن تنخفض تدفقات التحويلات المالية التي تقوم بها العمالة المهاجرة بنسبة 5-8٪ في عام 2009م. فالبرغم من أنَّ هذه التحويلات ستسجل نموا سلبيا على البلدان النامية، إلا أنَّ أقاليم مثل إقليم جنوب آسيا وإقليم أوروبا وآسيا الوسطى سيشهدان انخفاضا أكثر حدة مقارنة بالأقاليم الأخرى (راجع الشكل 2).

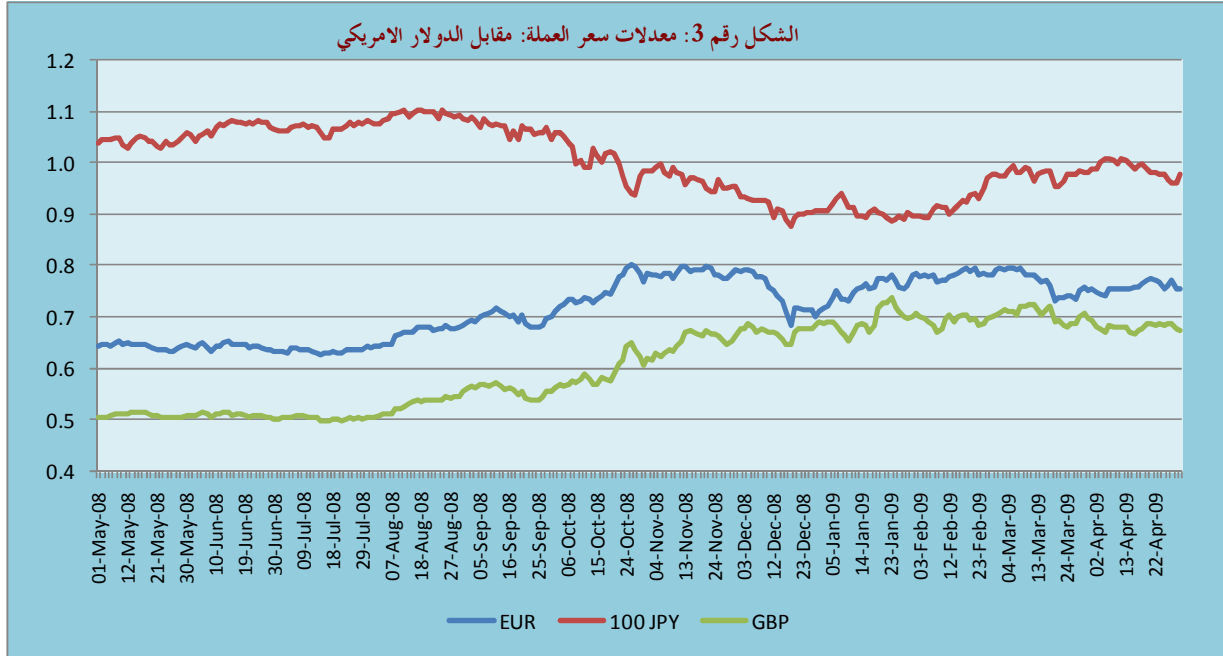


زاد تدفق التحويلات المالية إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من عمالتها المهاجرة من 73 بليون دولار في عام 2007م إلى 80 بليون دولار أمريكي في عام 2008م، وعلى الرغم من ذلك انخفض معدل نمو هذه التدفقات من رقم قياسي بلغ 24,7٪ في عام 2007م إلى 10,3٪ في عام 2008م. سجلت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحويلات مالية بلغت 26٪ من إجمالي التحويلات المالية لدى البلدان النامية في 2008م. وبما أنَّ التوقعات تشير إلى نمو سلبي لتدفقات التحويلات المالية هذه لدى البلدان النامية في عام 2009م، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ستشهد إنخفاضا ملحوظا في هذا الخصوص. وستتأثر بلدان أعضاء بالمنظمة، مثل طاجكستان، لبنان، الأردن وغويانا حيث تشكل التحويلات المالية نسبة تتراوح بين 20-40٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بشكل أكبر من الدول الأخرى.

تقلب معدلات سعر الصرف:

قادت الأزمة المالية الراهنة إلى تقلب حاد في معدلات سعر الصرف والتي تعني تقلب في نفقات متزايدة في التجارة الدولية. كان الدولار الأمريكي ضعيفا أمام اليورو حتى صيف 2008م، ولكن بدأت قيمة الدولار في الارتفاع أمام اليورو والجنين الإسترليني، خاصة بعد انهيار مؤسسة ليهمان برزرس في منتصف سبتمبر (الشكل رقم 3). ساهم الخطر المتزايد على نطاق العالم والذي نتج في زيادة ملموسة في حافظة الوراق المالية

المتجهة نحو الولايات المتحدة إضافة إلى النقص الواسع في سيولة الدولار الأمريكي في الأسواق المالية في ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.



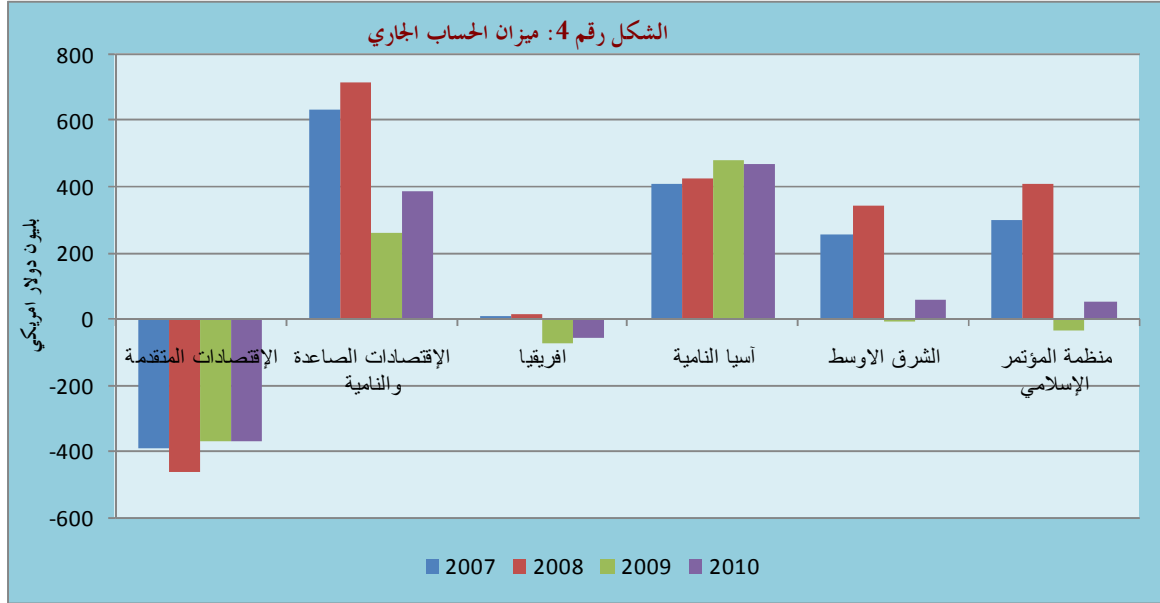
وفي هذا الإطار، فقدت العديد من عملات الدول النامية، بما فيها ذات السعر الثابت أمام اليورو، قيمتها أمام الدولار الأمريكي. ومن ناحية أخرى كسبت العملات ذات القيمة الثابتة أمام الدولار قيمة إضافية. وإلى المدى الذي تتحول فيه هذه التغيرات إلى معدلات إسمية في سعر الصرف إلى تحركات في أسعار سعر الصرف الحقيقية، فستواجه الدول التي كسبت قيمة في عملتها منافسات ضعيفة. وأما بالنسبة للدول الأخرى، فإنَّ زيادة القوى التنافسية لا تعني بالضرورة الزيادة في صادراتها، وذلك نتيجة لضعف الطلب العالمي.

اختلال موازين الحساب الجاري:

إنخفاض الطلب العالمي وهبوط أسعار السلع بالإضافة إلى التضيق على تحرير القروض في أسواق الصادرات كانت الأسباب الرئيسية من وراء إنخفاض حجم الصادرات على نطاق العالم. ولهذا السبب، فالبلدان التي تواجه في الأصل أو التي ستواجه إنخفاضا فوراً في عائدات صادراتها، تشير إلى صدمة واضحة في موازين الحساب الجاري، على الرغم أنَّ بعض البلدان لديها قيم واردات متدنية أيضاً نتيجة لأسعار السلع والنفط المتدنية. ومن الناحية الأخرى، فإنَّ انحسار تدفق التحويلات المالية من العمالة المهاجرة يمثل هو الآخر عاملاً مهماً ذو أثر سلبي على موازين الحساب الجاري لدى العديد من الدول النامية.

وعلى ضوء تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة، يبين الشكل (4) أنَّ الإقتصادات المتقدمة ستحقق تحسناً طفيفاً في عجز حسابها الجاري في 2009م، في الوقت الذي ستواجه فيه الإقتصادات النامية والصاعدة إنخفاضا حاداً في فوائضها. وستعاني إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط عجزاً على عكس الدول الآسيوية النامية التي ستشهد زيادة في فوائضها. وأما الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي حققت زيادة في فائض حسابها الجاري (بأكثر من

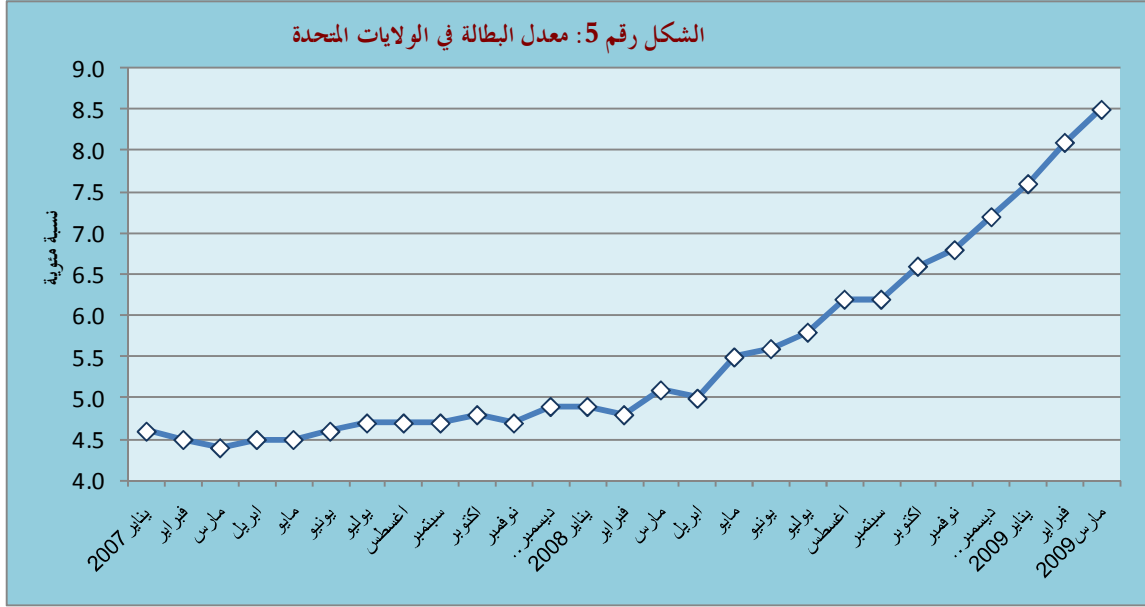
400 بليون دولار في 2008م) فستواجه هي الأخرى عجزا بحوالي 35 بليون دولار نتيجة للهبوط الحاد في عائدات النفط لدى الدول الكبرى المصدرة له في الشرق الأوسط.



ارتفاع معدلات البطالة:

يقود التباطؤ الإقتصادي العالمي الذي أضرمته الأزمة المالية إلى تزايد سريع في معدلات البطالة. وتم تأجيل مشاريع الإستثمار والأعمال الجديدة إلى جانب توقف العديد من المشاريع العاملة نتيجة للأثار السلبية على القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد والرؤى المتشائمة التي تسببت فيها الأزمة. وبالأخذ بعين الاعتبار تباطؤ النشاط الإقتصادي وانخفاض حجم الإنتاج نتيجة للطلب العالمي المتدني، فقد أرغم القطاع الخاص على تقليص عدد العمالة لتقليل تكلفة الإنتاج. وتبعاً لذلك، شهدت العديد من الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، زيادات ملموسة في عدد البطالة. وبدأ معدل البطالة في الازدياد بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة خلال الأشهر القليلة الماضية ليصل إلى 8,5% في شهر مارس 2009م مقارنة بنسبة 6,2% التي كان عليها في سبتمبر 2008م (الشكل رقم 5). ومنذ بداية التراجع الإقتصادي في ديسمبر 2007م فقد 5,1 مليون شخص عملهم، أكثر من ثلثهم (3,3 مليون) فقدوا أعمالهم في الأشهر الخمسة الأخيرة (BLS, 2009).

ومن ناحية أخرى تعاني الدول النامية هي الأخرى من ضغوط البطالة التي أوجدتها الأزمة المالية الراهنة. وتأثرت العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط قبل هذه الأزمة متأثراً شديداً بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في الوقت الذي حققت فيه بعض الدول الأخرى مكاسب ملحوظة. وأما الآن، وبتدني الطلب العالمي، فقد انخفضت الأسعار لمصلحة الدول المستوردة ولكن على حساب تلك المعتمدة على عائدات الصادرات والتي تعاني من ضغوط ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات المصدرة.



وحسب ما ذكرت منظمة العمل الدولية، فإنه من المتوقع، نتيجة للأزمة، أن يفقد 20 مليون شخص فرص عملهم بنهاية عام 2009م. وكما يتوقع أن يصل فقدان فرص العمل هذه، والتي يتوقع أن تحدث في قطاع الإنشاء، القطاع الصناعي، وخدمات التمويل وقطاع السيارات، إلى أكثر من 200 مليون لأول مرة.

آثار إنتشار الأزمة المالية على البلدان النامية موزعة حسب الأقاليم:

دول وسط وشرقي اوربا ودول الكومنولث المستقلة: هي الدول الأكثر تأثراً بالنظر إلى العجز الكبير في موازين حساباتها التجارية. من المتوقع أن تواجه بعض الدول هبوطاً حاداً في تدفقات رأس المال إليها.

أمريكا اللاتينية: الظروف المالية المحكمة التضيق والطلب الخارجي المتدني يمثلان العوامل الرئيسية التي تقود إلى إبطاء النمو.

آسيا الصاعدة: الأقليم متأثر بإنكماش الصادرات نتيجة للإعتماد العالي للأقليم على صادرات التكنولوجيا.

إفريقيا: تباطؤ في النمو، ولكن بمستوى أقل من تباطؤ نمو الأقاليم الأخرى. ويتوقع أن يحدث التباطؤ في البلدان المصدرة للسلع خاصة. العديد من البلدان تعاني من تدني الطلب على صادراتها وانخفاض التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في وقت تقع فيه تدفقات المعونات تحت الخطر.

الشرق الأوسط: آثار الأزمة المالية أكثر محدودة - بسبب انخفاض عوائد النفط في الأساس - حيث أن دول المنطقة ذات تكامل قليل مع الإقتصاد العالمي.

آثار الأزمة المالية على البلدان الأقل نمواً:

إنّ البلدان الأقل نمواً المستوردة للغذاء والنفط هي أصلاً بلدان تعاني من الطفرة التي حدثت مؤخراً في أسعار النفط والسلع، ولهذا السبب تواجه ضغوطاً تضخمية وتراكم في عجز موازينها المالية. فالبرغم من الهبوط الذي صاحب

أسعار السلع والطاقة بمستوى ملحوظ في الآونة الأخيرة، إلا أن هذه البلدان لا تزال تعاني من هذا القليل. وعلاوة على ذلك، تأثرت الدول المصدرة للسلع تأثيراً شديداً جراء تدني الطلب على صادراتها. وقد وضع تدهور صادراتها ونقص تدفق المعونات ضغوطاً إضافية على موازين حساباتها الجارية. فهذه التطورات تهدد الجهود المبذولة حتى الآن لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، وخاصة الأهداف الرامية إلى تخفيف الفقر.

آثار الأزمة المالية على البلدان المصدرة للنفط:

المستوى المنخفض للإستثمار العالمي وتدني الطلب على النفط نتيجة الهبوط الحاد في نشاط الإقتصاد العالمي، مع إستقرار أسعار النفط بين 40-45 دولار للبرميل عقب الهبوط الحاد من سعره القياسي الذي فاق 145 دولار، أدت إلى تراجع حاد في عائدات النفط لدى الدول المصدرة له. وبدورها تسببت العائدات المتدنية في خلق آثار سلبية على هذه الدول نتيجة لزيادة الإنفاق الذي هدف إلى تحفيز إقتصاداتها وخلق فرص جديدة للعمل.

آثار الأزمة المالية والتدابير السياسية المتخذة: دول مختارة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تركيا: إنخفض الإنتاج الصناعي في تركيا بنسبة 21,3٪ في يناير 2009م، وبالتحديد في قطاع إنتاج السيارات الذي انخفض بنسبة 60٪. وارتفع معدل البطالة إلى 13,6٪ في الأشهر الثلاثة الماضية. وحتى الآن تم الإعلان عن 6 برامج مالية إسعافية إلى جانب 3-4 برامج أخرى تحت الإعداد ليتم تفعيلها خلال السنوات الثلاثة القادمة. وبلغت التدابير المتخذة حتى الآن 36 تدبيراً وتنظيماً لمواجهة الأزمة بقيمة تصل إلى 34 بليون دولار للسنوات 2008-2010م. وشملت هذه التدابير 20 تدبيراً خاصاً بالعائدات (8,9 بليون دولار)، و11 تدبيراً خاصاً بالنفقات (17,2 بليون دولار)، و6 تدابير مالية أخرى تتصل بشكل غير مباشر بالميزانية (7,9 بليون دولار) (HaberTurk, 2009).

الجدول رقم 2: توقعات الحكومة التركية				
2011	2010	2009	2008	
4,5	3,3	3,6-	1,1	النمو (%)
26,4	18,6	11,0	41,7	عجز الحساب الجاري (بليون دولار)

المصدر: معهد الإحصاء التركي، قاعدة البيانات الإحصائية؛ Haber7, Ekonomi Kurmayları Yol Haritasını Çizdi, 13.04.2009

ويتوقع المسؤولون بالحكومة التركية أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,6٪ في 2009م ويبدأ في الانتعاش بحلول عام 2010م بنسبة نمو تصل إلى 3,3٪. ومن ناحية أخرى، وبإنخفاض ملحوظ في حجم التجارة، يتوقع أن يهبط عجز الحساب الجاري إلى 11 بليون دولار عن مستوى 41,7 بليون دولار الذي بلغه في (راجع الجدول رقم 2).

ماليزيا: أدرجت ماليزيا مؤخراً في قائمة الدول النامية التي ضربتها الأزمة المالية العالمية الراهنة. ففي نوفمبر 2008م أصدرت الحكومة الماليزية برنامجاً مالياً يبلغ 7 بليون رينغيت (ما يعادل 1,95 بليون دولار) لتنشيط الحركة

الإقتصادية. وفي مارس 2009م أعلنت الحكومة الماليزية عن برنامج مالي آخر تبلغ قيمته 60 بليون رينغيت (ما يعادل 17 بليون دولار)، أي ما يعادل 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل تدابير لدعم الإستخدام (Khor, 2009).

وجاءت الإشارة في تقرير أصدرته منظمة التجارة الدولية أن ماليزيا قامت خلال الأشهر الستة الماضية بـ:

- رفعت الضرائب المفروضة على إستيراد الأسمنت
- حررت إستيراد منتجات الحديد والحديد الصلب
- ألغت تراخيص الإستيراد لقطاع التشييد والتصنيع

" دون شك، أهداف هذه التدابير متعددة، غير أن كل واحد منها يقدم مثالا للسياسات التجارية التي تسهم إيجابيا لمنع انكماش التجارة العالمية" (WTO, 2009b).

إندونيسيا: من المتوقع أن يهبط نمو الصادرات، بنسبة 6٪، إلى دون الصفر في 2009م. ونتيجة للطلب المتدني على الصادرات، قامت المشاريع والأعمال المرتبطة بالتصدير في البلاد بتمديد فترات وقف العمل لتقليل النفقات الإنتاجية. وفقد الكثير من المحللون ثقتهم في نسبة الـ 4,5٪ المتوقعة للنمو الإقتصادي هذا العام، إلى جانب أن بنك اندونيسيا خفض، في مارس الماضي، توقعات نموه الإقتصادي إلى 4٪.

واطلقت الحكومة الإندونيسية برنامجا تنشيطي للإقتصاد بلغ 73,3 تريليون روبية (6,3 بليون دولار) لدعم القوة الشرائية للمستهلك وتنمية البنيات التحتية. وتم تخصيص 76,8٪ من هذا البرنامج إلى التخفيضات الضريبية و16,6٪ إلى مشاريع البنيات التحتية و6,5٪ لإستثمارات إدخار الطاقة. ومن المتوقع أن يرفع هذا البرنامج الإسعافي عجز ميزانية 2009م إلى 11,6 بليون دولار، أو ما يعادل 2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

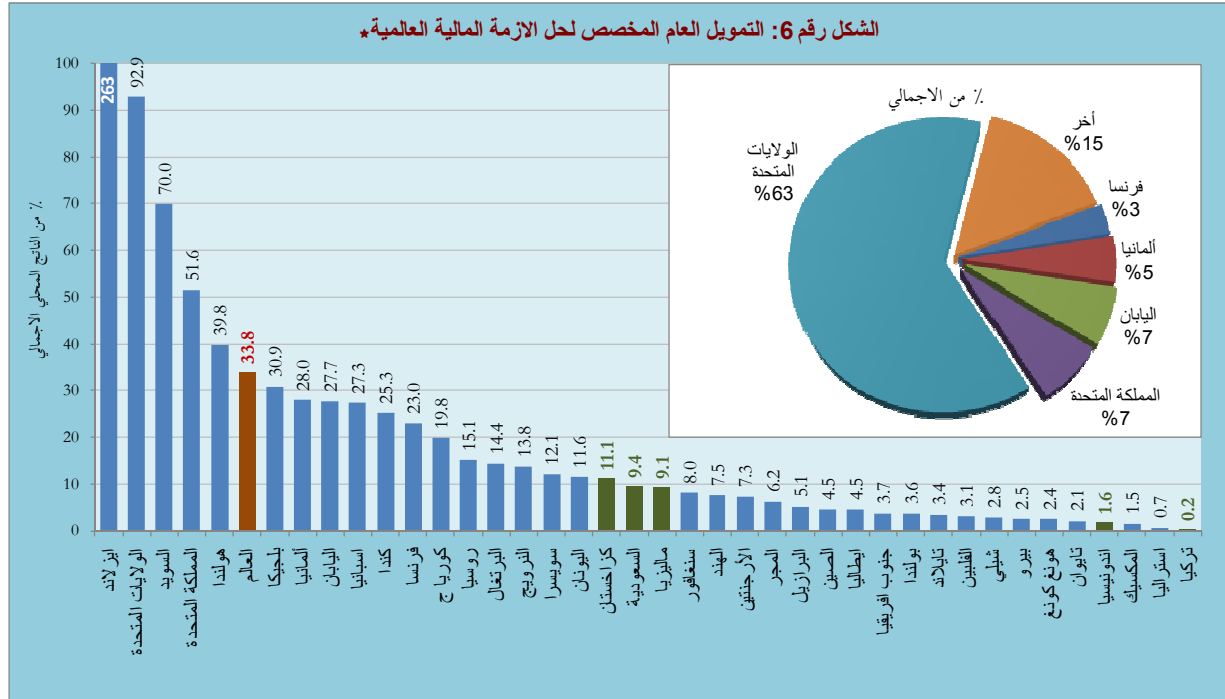
الدول العربية: أعلن رئيس صندوق النقد العربي أن "المؤشرات المالية تشير إلى أثر محدود للأزمة المالية الراهنة على العالم العربي". ومن ناحية أخرى، أعلن المدير العام للمعهد العربي للتخطيط أن "دول الخليج غير مستثناة من الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار النفط وتسببت في صدمة أمت بأسواق البورصات والأوراق المالية".

وحسب ما ذكر بيت الإستثمار العالمي بالكويت فإن صافي إجمالي دخل الشركات المسجلة في الخليج هبط بنسبة 19,8٪ في 2008م مقارنة بعام 2007م. 283 شركة من 466 شركة مسجلة عانت من إنخفاض عائداتها السنوية في الوقت الذي سجلت فيه 109 شركة أخرى خسائر في أعمالها.

برامج إنقاذ قطاع التمويل والبرامج المالية التحفيزية

خصصت الدول المتقدمة الكبرى والعديد من الدول النامية عددا مقدرًا من البرامج كصفقات إنقاذية لقطاع التمويل وصفقات مالية تحفيزية بغرض إحتواء الأزمة المالية العالمية الراهنة. قدر إجمالي الدعم المالي منذ إنفلاق الأزمة الراهنة وحتى مارس 2009م المخصص من قبل 39 دولة (معظمها دول متقدمة) بحوالي 20,9 تريليون دولار أمريكي أو ما يعادل 33,8٪ من إجمالي الناتج العالمي لسنة 2008م (UN-DESA, 2009a). وكانت معظم هذه المصادر قد خصصت للإنقاذ المالي وخمسة دول متقدمة فقط، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، اليابان، ألمانيا وفرنسا، ساهمت بنسبة 85٪ من هذا المبلغ المخصص (الشكل رقم 6). وبلغت البرامج المالية التحفيزية 2,6 تريليون دولار في مجملها، أو ما يعادل 4٪ من إجمالي الناتج العالمي، ليتم إنفاقها خلال فترة

السنوات الثلاثة 2009-2011م. ورغم هذا، تعتبر هذه المبالغ غير كافية، بإعتبار أن ما كان مقترحاً يشير إلى 3٪ من إجمالي الناتج العالمي للفرد (UN-DESA, 2009b).



* خلال الفترة بين الأول من سبتمبر 2008م و 31 مارس 2009م

الإنتغال العالمي بتعبئة مصادر إضافية للتمويل

تم وضع عدد من المقترحات من قبل المنظمات الدولية الرائدة لتخفيف آثار الأزمة، على الدول النامية خاصة، وتأمين السيولة الإضافية في العالم. ومن بين هذه المقترحات إصدار حقوق السحب الخاصة (SDRs) ومضاعفة القدرة التسليفية لصندوق النقد الدولي التي تبلغ حالياً 250 بليون دولار أمريكي (كما اقترح من قبل الإتحاد الأوروبي) أو مضاعفتها بثلاثة أمثالها (كما اقترح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية). وفي هذا الإطار قامت اليابان بتسليف 100 بليون دولار من احتياطياتها لرفع سعة وقدرة صندوق النقد الدولي التسليفية وتعهد الإتحاد الأوروبي بمبلغ 75 بليون يورو إلى جانب التوقع بأن تساهم الصين وبعض الدول الكبرى المصدرة للنفط أيضاً. وكما اقترح ان تلعب عملية تعبئة الإحتياطي والمصادر المتراكمة في صناديق الثروات القومية من بلدان الفائض دوراً في التغلب على عدم التوازن المالي بين الدول. وفي هذه الخصوص، اتفقت دول إتحاد جنوب شرق آسيا على زيادة مصادرها لتأمين السيولة عبر مبادرة تشيانغ ماي (الآلية الإقليمية الرئيسية للتعاون المالي بينها) من 80 بليون إلى 120 بليون دولار أمريكي. وكما اقترح البنك الدولي من جانبه هو الآخر بتشكيل "صندوق مكافحة مهددات الأزمة المالية" يتم تمويله بنسبة 0,7٪ من قيمة البرامج التحفيزية لكل من الدول المتقدمة (UN-DESA, 2009a; IMF, 2009c).

قمة لندن لمجموعة الدول العشرين الكبرى: القرارات

في وسط الأزمة المالية الراهنة التقى قادة مجموعة الدول العشرين الكبرى في العاصمة البريطانية لندن في الثاني من إبريل 2009م بفكرة أن الأزمة العالمية تقتضي حلاً عالمياً لها؛ وتعهدوا بعمل كل ما هو ضروري من أجل:

- إعادة الثقة، والنمو الإقتصادي وفرص العمل
- إصلاح النظام المالي لإعادة هيكلة الإقتراض
- تعزيز اللوائح المالية لإعادة بناء الثقة
- تمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية لتمكين من التغلب على الأزمة المالية وأخذ التدابير التي تمنع من تكرار مثلالتها
- ترقية التجارة الدولية والإستثمار ورفض السياسات الوقائية لتعزيز ودعم الإزدهار
- تحقيق إنتعاش شامل مستدام.

وكما اتفقوا، في إطار الخطة العالمية التي شكلوها للإنتعاش والإصلاح، على:

- زيادة المصادر المتاحة لصندوق النقد الدولي بثلاثة أضعافها لتبلغ 750 بليون دولار أمريكي
- دعم مخصصات حقوق السحب الخاصة البالغة 250 بليون دولار
- الدعم بمبلغ 100 بليون دولار على الأقل للتسليف الإضافي من جانب بنوك التنمية متعددة الأطراف
- تأمين 250 بليون دولار كدعم لتمويل التجارة
- إستخدام المصادر الإضافية من مبيعات ذهب صندوق النقد الدولي المتفق عليها كتمويل ممنوح للدول الأكثر فقرا
- تشكيل برنامج مساعدات بقيمة 1,1 تريليون دولار لفك ضائقة الإقتراض، والنمو والعمل في الإقتصاد العالمي.

وجهات نظر حول الحلول

من المتفق عليه أنَّ مخاطر الهبوط على النمو الإقتصادي العالمي تدعو إلى خطوات سياسية تخطيطية منسجمة ومتناسقة على المستويين القومي والدولي. وكما وصفها صندوق النقد الدولي، تعتبر الأزمة المالية الراهنة إلى حد ما "أزمة ثقة" في النظام المالي العالمي. وعليه تعتبر إعادة الثقة في النظام المالي العالمي مدخلا مهما لحل الأزمة، الشيء الذي يحتم بعدها مستوى عال من التعاون في وضع السياسات التخطيطية الدولية. ومن الممكن تجاوز الأزمة المالية العالمية الراهنة وإصلاح الشروط الإقتصادية بصورة سريعة بأكثر مما هو متوقع إذا ما تم تعزيز التدابير السياسية التخطيطية على المستويين القومي والدولي.

توصيات لجنة الخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي

إقترحت مجموعة من الخبراء بقيادة جوزيف استيقليتز، الحائز على جائزة نوبل، وبرئاسة رئيس الجمعية العمومية تغييرات شاملة في هيكلة النظام المالي العالمي إلى جانب تدابير قوية تقود للتغلب على الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة. وركزت التوصيات على عناوين المواضيع¹ التالية:

¹ للإطلاع على التقرير الكامل: <http://www.un.org/ga/president/63/letters/recommendationExperts200309.pdf>

1. على كافة الدول المتقدمة أخذ خطوات عملية قوية، منسقة ومؤثرة لتحفيز إقتصاداتها
2. تحتاج الدول النامية إلى تمويل إضافي
3. تشكيل وتعبئة صناديق تنمية أخرى عبر خلق مرفق جديد للقروض
4. الدول النامية تحتاج لمساحة أوسع في إطار التخطيط السياسي المتعلق بالتمويل الدولي
5. يجب معالجة نقص الإنسجام بين السياسات التي تحكم التجارة والتمويل
6. على الحلول المقترحة للتغلب على الأزمة المالية تجنب السياسات الوقائية
7. فتح أسواق قطرية متقدمة لصادرات الدول الأقل نموا
8. الإعتبار بالسياسات التخطيطية الناجحة عند وضع اللوائح الإصلاحية
9. تنسيق الأثر المحلي والدولي للدعم الحكومي للقطاع المالي
10. تنسيق السياسات الإقتصادية الدولية المتطورة

تم تناول هذه التوصيات في "حوار التفاعل الموضوعي مع الأزمة" حول هذه الأزمة² والذي جرى في 25-27 مارس 2009م في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكلا من التوصيات المقدمة إلى الجمعية العمومية و"حوار التفاعل الموضوعي مع الأزمة" سيتم تناولها في الإجتماع التحضيري الذي يسبق المؤتمر الدولي حول الأزمة الإقتصادية والمالية الدولية وآثارها على مسيرة التنمية، الذي سينعقد في 1-3 يونيو 2009م في نيويورك.

وتضمن تقرير الخبراء "أجندة الإصلاح المقنن" المقدم إلى النظام الدولي الآتي:

1. نظام جديد للإحتياطي العالمي
2. إصلاحات إدارة مؤسسات التمويل الدولية
3. المجلس الدولي للتنسيق الإقتصادي
4. المراقبة المثلى والأكثر إتزاناً
5. إصلاح سياسات البنك المركزي لترقية التنمية
6. سياسات سوق المال
7. الدعم للإبتكارات المالية لتطوير عملية تخفيف المخاطر
8. آليات لتناول إعادة هيكلة الديون السيادية خلافات الإستثمار عبر الحدود
9. إستكمال دورة التجارة الموجهة للتنمية الحقيقية
10. التمويل التنموي الأكثر إستقراراً واستدامة

² حوار التفاعل الموضوعي مع الأزمة العالمية بالجمعية العمومية للأمم المتحدة حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية زآثارها على التنمية، 25-27 مارس 2009، مقر الأمم المتحدة. للمزيد: <http://www.un.org/ga/president/63/interactive/worldfinancialcrisis.shtml>

- BLS. (2009). *The Employment Situation – March 2009*. Retrieved May 04, 2009, from US Bureau of Labor Statistics:
<http://www.bls.gov/>
- G20 Summit. (2009). *The Global Plan for Recovery and Reform, Leaders Statement*. London.
- Haber7. (2009). *Ekonomi Kurmayları Yol Haritasını Çizdi*, 13.04.2009.
- HaberTurk. (2009, April 14). *Ekonomik Onlemlerin Maliyeti*. Retrieved May 04, 2009, from HaberTurk:
<http://www.haberturk.com/>
- IMF. (2008a). *Rapidly Weakening Prospects Call for New Policy Stimulus*, World Economic Outlook Update, November 6, 2008.
- IMF. (2008b). World Economic Outlook Database, October 2008.
- IMF. (2009a). World Economic Outlook Database, April 2009.
- IMF. (2009b). Global Economic Slump Challenges Policies, *World Economic Outlook Update*, January 28, 2009.
- IMF. (2009c). IMF Survey Online, 27 March 2009.
- Khor, M. (2009, March 02). *Global Crisis Reaches Malaysian Shores*. Retrieved May 05, 2009, from Third World Network:
<http://www.twinside.org.sg/>
- Mamudi, S. (2008, September 15). *Lehman folds with record \$613 billion debt*. Retrieved April 29, 2009, from MarketWatch: <http://www.marketwatch.com/>
- Turkish Statistical Institute, Statistical Databases, <http://www.tuik.gov.tr>
- UNCTAD. (2009). *Assessing the Impact of the Current Financial and Economic Crisis on Global FDI Flows*.
[<http://www.unctad.org/>].
- UNCTAD. (2009, March). *Keeping ODA Afloat: No Stone Unturned*. Policy Brief, No: 7.
- UN-DESA. (2009a). *The Trillion Dollar Plan*. UN-DESA Policy Brief No: 13.
- UN-DESA. (2009b). WESP Monthly Briefing, No: 7.
- World Bank. (2009). Outlook for Remittance Flows 2008-2011. *Migration and Development Brief*, No: 9.
- WTO. (2009a). WTO Sees 9% Global Trade Decline in 2009 as Recession Strikes, *World Trade 2008, Prospects for 2009*, WTO: 2009 Press Releases, 23 March 2009.
- WTO. (2009b). *Report to the TPRB from the Director-General on the Financial and Economic Crisis and Trade-Related Developments*, 26 March 2009.